بيعه وهبته كما لو اشترى اثنان دارا وهما
شفيعان ثم جا شفيع ثالث بعد ما اقتسما
بقضا او بغيره فله اي للشفيع ان ينقض القسمة
ضرورة ضيرورية النصف ثلثا شرح وهبانية
اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار التي
يسكن فيها الشفيع الذي هو الجار فالقول له
للمشتري لانه ينكر استحقاق الشفعة والجار يخليفه
اي تحليف المشتري على العلم عند ابي يوسف وبه
يفتى كما لو انكر المشتري بطلب المواثبة فانه
يحلف على العلم وان انكر المشتري بطلب الاشهاد
عند لقايه حلف المشتري على البتات لانه يحيط
به علما دون الاول حاوي الزاهدي ولو برهنا
فبينة الشفيع احق وقال ابو يوسف بينة
المشتري فرع باع ما في اجارة الغير وهو
شفيعها فان اجار البيع اخذها بالشفعة والا بطلت
الاجارة وان زرعها شريكه شفيعه شرى لطفله
والاب شفيع له الشفعة ولو وصي كالاب
دار الشفيع ملاصقة لبعض الحيط كله الحيط
فيما لا طرقة فيه قلت لكن في شرح المجمع ما
يخالفه فتنبه ولو فيه تغيرت الصفة الا بفعل العلم
من الشفيع يبطلها قضا ملتقى الا ديانة ان لم يعلم
بها اذا صبغ المشتري البناء الشفيع خير ان
شا اعطاه ما زاد الصبغ او ترك فاجر الجار طلبه

الاولى حذف وان زرعها الخ

لكونه

كون القاضي لا يجيبها فهو مسند ويهودي سمع بالبيع
يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا قلت وخذ
منه ان اليهودي اذا طلبه خصمه من القاضي قضا
يوم سبته فانه يكلفه الحضور ولا يكون سبته
عذرا وفي واقعة الفتوى قاله المصنف قلت وهي
في واقعات الحسامي ادعى الشفيع على المشتري انه
اشترى لابطالها بالحيلة وفي البوهبانية خلافه قلت
وسنذكره لان ابن الصفة في حاشية الاشباه ايده بما
لا مزيد عليه فليحفظ فتلخص ابطالها بالشرط جايز
له دعوى في يد بينة الدار وشفعة فيها ويقول هذه
الدار داري وانا ادعيها فان وصلت الى الاداء الى
شفعتي فيها استوى الشفيع عليها بلا قضا ان
احتمد عني في قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما الا شيا
على عبد الرؤوس المختار الشفعة واجرة القسام
والطريق ان اختلفوا فيه الكل في الاشباه الشفعة
لمن زرعه عنايه صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفعته وان
نصب القاضي فيما يظهر جاز وهو شريك ما وله
شفيع غايب فاثمر الاشجار فاكلها المشتري ثم ان
الشفيع اخذه ان الاشجار وقت القبض مثمرة
سقط بقدره والا لا لا حصة لها من الثمن جنيد
مولد زاده معزيا لواقعات الحسامي وفي البوهبا
قال
ولو اخذ بها مشتري لصغير اب وصي للبلوغ يرضى

نية